

حكومة السيسي تلاحق دولارات المغتربين بوثيقة معاش تبدأ من 500 دولار وانتقادات باستنزاف المدخرات وغياب الضمانات



الجمعة 21 أغسطس 2026 09:00 م

أعادت وزارة الخارجية والتعاون الدولي وشركة مصر لتأمينات الحياة في القاهرة خلال مؤتمر المصريين بالخارج يوم 2 أغسطس 2026 الترويج لوثيقة معاشك بكرة بالدولار بحد أدنى 500 دولار، لتتجدد معها انتقادات تتهم الحكومة باستهداف مدخرات المغتربين

وتأتي هذه الخطوة وسط انتقادات ترى أن الحكومة تختزل ملايين المصريين بالخارج في خزان للعملة الصعبة، بينما تتراكم عليهم رسوم وقيد، بما يجعل أي طلب جديد للدولار اختبارًا للثقة وحقوق المغترب قبل أن يكون عرضًا ادخاريًا

وثيقة قديمة بترويج جديد

وبحسب البيانات الرسمية، تعود الوثيقة أصلًا إلى أغسطس 2023، حين أطلقتها شركة مصر لتأمينات الحياة بالتعاون مع البنك الأهلي المصري وتحت إشراف الرقابة المالية، وهو ما يجعل تحرك 2026 إعادة تنشيط وتسويق لمنتج قائم بالفعل

وفي التفاصيل، تبدأ الوثيقة بقسط وحيد لا يقل عن 500 دولار، مع إمكان إضافة أقساط اختيارية لا تقل عن 50 دولارًا، وتتيح عند الاستحقاق الحصول على المبلغ دفعة واحدة أو معاش شهري مضمون لمدة 10 أو 15 سنة

وعلى الجانب الرسمي، تقدم الجهات المشاركة الوثيقة باعتبارها أداة للحماية التأمينية والادخار التراكمي بالعملة الأجنبية، مع تغطيات مرتبطة بالوفاة أو العجز الكلي، وإمكان الشراء إلكترونيًا دون كشف طبي للمصريين المقيمين خارج البلاد وفق الشروط المعلنة

لكن إعادة تقديم المنتج الآن تتزامن مع ارتفاع استثنائي في تحويلات العاملين بالخارج، إذ سجلت 43 مليارًا و100 مليون دولار خلال 11 شهرًا من السنة المالية 2025 و2026، بزيادة تجاوزت 31 بالمئة عن الفترة المقابلة بحسب البنك المركزي المصري

وفي قراءة اقتصادية، يرى محمد أنيس عضو الجمعية المصرية للاقتصاد والتشريع أن تحويلات المصريين بالخارج تمثل أحد أهم روافد النقد الأجنبي إلى جانب الصادرات والسياحة وقناة السويس والاستثمار الأجنبي، وهو ما يفسر شدة اهتمام الحكومة بهذه الشريحة

وبناء على ذلك، لا تبدو كثافة المبادرات الموجهة للمغتربين منفصلة عن حاجة الاقتصاد المستمرة للعملة الصعبة، خصوصًا أن التحويلات أصبحت موردًا بالغ الأهمية، فيما تواجه الدولة التزامات خارجية وضغوطًا تمويلية تجعل كل تدفق دولاري محل اهتمام رسمي متزايد

ومن ناحية أخرى، فإن قوة التحويلات المصرفية لا تعني تلقائيًا نجاح أي منتج تأميني بالدولار، لأن قرار تحويل الأموال للأسرة يختلف جذريًا عن قرار تجميد جزء من المدخرات سنوات طويلة داخل وثيقة تحتاج عائداً مقنعًا وضمانات سهلة الفهم

ولهذا، يصبح السؤال الأساسي لدى المغترب متعللاً بما سيحصل عليه فعليًا مقابل 500 دولار أو أكثر، وكيف ستتغير القيمة الحقيقية للعائد مع الزمن، وما حدود السيولة والاسترداد، وما الذي يجعل الوثيقة أفضل من بدائل الادخار والتأمين في دولة الإقامة

الحواجز أمام البدائل

ويضاف إلى ذلك، أن الخبير الاقتصادي عادل عامر يرى أن المبادرات الموجهة للمصريين بالخارج تحتاج حوافز وضمانات أقوى، لأن كثيرًا من المغتربين قد يمتلكون بالفعل منتجات تأمينية أو ادخارية في الدول التي يعملون بها بشروط أكثر وضوحًا وسهولة

كما يلفت عامر إلى أن المقارنة لن تكون عاطفية أو دعائية، فالمغترب يقارن بين العائد المتوقع والسيولة والضمانات وتكاليف التحويل، وإذا وجد حسابًا مصرفيًا أو وثيقة محلية تحقق منفعة أفضل فلن يكون مجرد وصف المنتج بالدولار كافيًا لجذبه

وعملًا، تعني هذه المقارنة أن الحكومة مطالبة بنشر أمثلة حسابية واضحة لقيمة الأقساط ومبالغ الاستحقاق والعوائد والتكاليف، لأن غياب الأرقام التفصيلية القابلة للمقارنة يفتح الباب للاعتقاد بأن الأولوية هي جذب الدولار أكثر من بناء منفعة طويلة الأجل

وفوق ذلك، ارتبط الجدول بتجربة مبادرات سابقة للمصريين بالخارج، وعلى رأسها سيارات المصريين بالخارج، حيث أصبح تقييم أي طرح جديد محكومًا بالخبرة المتراكمة مع الإجراءات والاستثناءات والتعديلات، وليس فقط بالشعارات أو الوعود التي تصاحب مرحلة الإطلاق

وبالتوازي، زاد قرار إنهاء الإعفاء الاستثنائي للهواتف المحمولة الشخصية القادمة من الخارج في يناير 2026 من حساسية العلاقة، بعدما ربط مغتربون بين مطالبتهم بخض الدولار وبين فرض أعباء جديدة على أجهزة يحملونها عند عودتهم إلى مصر

ورغم أن جهاز تنظيم الاتصالات برر إنهاء الإعفاء بحماية الصناعة المحلية لا بتحصيل الرسوم، فإن أثر القرار على المزاج العام لا يقاس بالتبرير الرسمي وحده، بل بكيفية شعور المصري بالخارج تجاه توازن ما يدفعه وما يحصل عليه

ومن ثم، تصبح أزمة الثقة عنصرًا مألوفًا مباشرًا، لأن وثائق الادخار الطويلة لا تعتمد على التسويق فقط، بل على اقتناع العميل باستقرار القواعد ووضوح حقوقه وإمكان الوصول إلى أمواله عند الحاجة وعدم تغير الشروط بصورة تترك حساباته المستقبلية

وفي هذا السياق، تشير تعليقات متداولة بين مصريين بالخارج إلى مخاوف من كفاءة منظومة التأمينات وإدارة الأموال وقيمة المعاش مستقبلاً، وهي مخاوف لا يكفي الرد عليها بعبارات عامة، بل تحتاج إفصاحًا تفصيليًا عن الضمانات والرقابة وآليات تسوية المنازعات

الثقة قبل الدولار

على أن الصورة ليست أحادية، فالخبير الاقتصادي أبو بكر الديب ربط الارتفاع القياسي في التحويلات خلال 2026 باستقرار سوق الصرف وتزايد الثقة في الجهاز المصرفي، وهو تقييم يكشف أن الثقة يمكن أن تتحسن عندما توجد قنوات واضحة وأسعار أكثر استقرارًا

ومع ذلك، لا يجوز مساواة الثقة في تحويل الأموال عبر البنوك بالثقة في كل منتج مالي جديد، لأن لكل أداة مخاطرها وشروطها ومدتها، ولذلك يحتاج برنامج المعاش إلى بناء مبرراته الخاصة بدل الاعتماد على نجاح التحويلات كدليل جاهز

وفي المقابل، تكشف الأرقام أن المصريين بالخارج ليسوا كتلة هامشية يمكن مخاطبتها بحوافز محدودة، فقد بلغت تحويلاتهم 43 مليارًا و100 مليون دولار خلال 11 شهرًا، وهي قوة مالية تمنحهم قدرة أكبر على المقارنة ورفض المنتجات التي لا تحقق قيمة تنافسية

ولذلك، فإن تقديم الوثيقة كخدمة للمغتربين يجب أن يقترن بإجابة واضحة عن العائد المتوقع ومخاطر التغير في القيمة وآليات الاسترداد المبكر وحقوق الورثة، مع تبسيط الشروط بدل الاكتفاء بخطاب يركز على الانتماء ودعم موارد الدولة

كذلك، تتطلب استعادة الثقة فصل احتياجات الخزانة من العملة الأجنبية عن تقييم المنتج التأميني نفسه، لأن نجاح الوثيقة ينبغي أن يقاس بمصلحتها للمشارك أولًا، لا بحجم الدولارات التي تستطيع المؤسسات جذبها من المصريين العاملين خارج البلاد

وبصورة أوسع، فإن استمرار طرح مبادرات متلاحقة للمغتربين من سيارات وعقارات وخدمات مصرفية ووثائق بالدولار يعكس إدراكًا رسميًا لقوة مدخراتهم، لكنه يضاعف في الوقت نفسه مسؤولية الحكومة عن تقديم معاملة مستقرة وحوافز قابلة للقياس وليست مؤقتة

أما إذا بقيت العلاقة قائمة على طلب التحويلات ثم فرض رسوم أو تغيير إعفاءات تمس المغتربين عند العودة، فسوف تتسع الفجوة بين الخطاب الرسمي والتجربة اليومية، وهو ما يهدد أي مبادرة جديدة مهما كانت مزايها الفنية على الورق

وأخيرًا، لا تبدو معركة معاشك بكرة بالدولار مرتبطة بفكرة التأمين وحدها، بل بالسؤال الأثقل حول من يثق في إدارة مدخراته لسنوات، وما إذا كانت الحكومة قادرة على تقديم ضمانات وعائد وخدمة تنافس ما يجده المصري في الخارج

وخلاصة الأمر، أن نجاح البرنامج لن تحسمه الدعاية ولا الحاجة الرسمية للدولار، وإنما قدرة الجهات القائمة عليه على تحويل 500 دولار الأولى من رمز لاستهداف مدخرات المغتربين إلى عقد واضح ومفنع يضمن الحقوق ويقدم منفعة مالية قابلة للقياس